A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/496/Add.1
21 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السادسة والاربعون
البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة الإضافة لتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (انظر المرفق) .

المرفق

التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد

اضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الاجراءات المحددة التي اتخذها المجتمع الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية		
أولا - موجز للردود الواردة من فرادى البلدان	١ -١٢	٤
استراليا	١	٤
النمسا	٢	٤
كندا	٣	٥
الهند	٤ -٧	٥
اليابان	٨	٦
السنغال	٩	٧
تايلند	١٠	٧
تركيا	١١	٧
أوكرانيا	١٢	٧
ثانيا - موجز للردود الواردة من المنظمات الدولية	١٣-٤٠	٨
ألف - هيئات الامم المتحدة وبرامجها	١٣-٣٤	٨
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	١٣	٨
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٤	٨
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥	٨

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٦	٩
مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية	١٧	٩
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)	١٨-٣٢	٩
برنامج الامم المتحدة الانمائي	٣٣	١١
مجلس الاغذية العالمي	٣٤	١٢
باء - وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات ذات الصلة	٣٥-٣٢	١٢
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)	٣٥	١٢
منظمة الطيران المدني الدولية	٣٦	١٢
مكتب العمل الدولي	٣٧	١٣
صندوق النقد الدولي	٣٨	١٣
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	٣٩	١٣
الاتحاد البريدي العالمي	٣٠	١٤
البنك الدولي	٣١	١٤
المنظمة العالمية للارصاد الجوية	٣٢	١٤
جيم - موجز الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية	٤٠-٣٣	١٤
أمانة الكومنولث	٣٣	١٤
الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا	٣٤	١٥
الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا	٣٥	١٥
مصرف البلدان الامريكية للتنمية	٣٦	١٥
البنك الإسلامي للتنمية	٣٧	١٥
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٨	١٦
منظمة الدول الامريكية	٣٩	١٦
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٤٠	١٦

الاجراءات المحددة التي اتخذها المجتمع الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية

أولا - موجز للردود الواردة من فرادى البلدان

استراليا

١ - تقدم استراليا مساعدة في إطار التعاون في مجال التنمية إلى ١١ بلدا ه البلدان غير الساحلية ، وساهم ذلك في التخفيف من حدة المشاكل الانمائية الخاه بها . وتشمل أمثلة التمويل الاسترالي للبلدان غير الساحلية في آسيا تصميم وبنـ جسر على نهر ميكونغ بين لاوس وتايلند ، مما يزود لاوس بوصلة هامة للنقل البري . افريقيا ساهمت استراليا بمبلغ ١١٠ ملايين من الدولارات الاسترالية لمشاريع المعون في الجنوب الافريقي على مدى فترة ثلاثة أعوام بدأت في السنة الماليـــة ١٩٩٠-٩١ وثلثا البلدان المتلقية لهذه الأموال بلدان غير ساحلية هي : بوتسوانا ، زامبيـ زمبابوي ، سوازيلند ، ليسوتو ، ملاوي . كما ظل قطاع النقل والمواصلات مجالا انما يحظى بأولوية من جانب هذه البلدان واختير بناء على ذلك كهدف مركزي للبرناه الاسترالي . وفي عام ١٩٩٠ ، وافقت استراليا على توفير مبلغ يصل الى مليـــون استرالي في العام ، لمدة ثلاثة أعوام ، للجنة النقل والمواصلات في الجنوب الافريقية التابعة لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وعلى إثر تقرير "أوباسانج للجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، استجابت استراليا ، ة جملة أمور ، إلى برنامج المساعدة في مجال السلع الاساسية من أجل توفير المعـ لميناء بدار السلام (تنزانيا) يقع في طرف ممر من أهم ممرات النقل بالمنطقـ وتساعد استراليا أيضا على تخفيف حدة المشاكل الخاصة في البلدان غير الساحلية ه خلال المساهمات التي تقدمها الى الامم المتحدة .

النمسا

٢ - تشارك النمسا بنشاط في صيانة خطوط السكك الحديدية في شرق افريقيا . وتة النمسا في الوقت الحاضر بالإعداد لاصلاح ولحام قرابة ٦٥٠ كيلومترا من خط تـــا للسكك الحديدية التنزانية - الزامبية (TAZARA) الرابط بين تنزانيا وزامبيـ وستكون مدة هذا المشروع سبعة أعوام . وفي الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ دعمت النمسا هـ المشروع عن طريق تمويل وتوفير آلات لبناء السكك الحديدية . كما وفرت النمســـا لبناء السكك الحديدية لكل من ممر ليمبوبو الرابط بين مابوتو ، موزامبيـ وزمبابوي ، ولممر بيرا بين بيرا ، موزامبيق ، وزمبابوي . وفي عامـــي ١٩٨٩ و نظمت وزارة المالية الاتحادية النمساوية دورتين تدريبيتين للمسؤولين عن الجمارك

البلدان النامية . وشارك في هاتين الحلقتين الدراسيتين عشرة من المسؤولين عن الجمارك في البلدان النامية غير الساحلية . وتوفر النمسا أيضا دعما قويا للانشطة المتعددة الأطراف بغية مساعدة البلدان النامية غير الساحلية .

كندا

٣ - تسلم كندا بالاحتياجات الانمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في سياق مركزها كبلدان من أقل البلدان نموا . ولا تزال المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا تحظى بأولوية في سياسة المساعدة الانمائية الرسمية الكندية ، وتخصص لها أعلى نسبة من التمويل . وتقدم كل المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في شكل منح أو بشروط ميسرة للغاية . وفي الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بلغ مجموع المساعدة الانمائية الرسمية الكندية المقدمة لهذه البلدان ٣٣٦,٢٤ من ملايين الدولارات الكندية . ويعد النقل والمواصلات مجالين من مجالات المساعدة التقنية تعلق عليهما البلدان النامية غير الساحلية أهمية خاصة ، وقد ظلت كندا طويلا تعطي أولوية لهذين المجالين . وتشمل المشاريع المضطلع بها أو المنجزة في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ ادخال تحسينات على مطار نيبال ، وتوفير معدات للمواصلات السلكية واللاسلكية للمنطقة الاندية ، وتقديم المساعدة لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في افريقيا الغربية ، وإصلاح خط السكك الحديدية الرابط بين زمبابوي وبوتسوانا .

الهند

٤ - وفقا للبيان الهندي - النيبالي المشترك الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٠ انقضت المعاهدات الهندية - النيبالية السابقة بشأن حركة المرور العابر والتجارة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ . وأعيد إقرار أحكام المعاهدات ، بحكم الواقع ، على إثر البيان الهندي - النيبالي المشترك الذي صدر في دلهي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . واتفق على أنه في انتظار وضع الصيغة النهائية لترتيب شامل يغطي كافة جوانب العلاقات الثنائية يعاد إقرار الوضع السابق الذي كان سائدا قبل ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ في العلاقات بين البلدين . وبصدور المراسيم الادارية والاشعارات المناسبة أصبحت التسهيلات الموفرة أصلا للطرفين بموجب المعاهدات نافذة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

٥ - وتسهيلات المرور العابر الموفرة لنيبال بموجب الاتفاق ترد فيما يلي : (أ) تتيح الهند لنيبال حرية المرور العابر لتجارتها مع البلدان الاخرى عبر أراضي الهند مرورا بطرق يُتفق عليها على نحو متبادل ؛ (ب) عاد الوضع السائد سابقا فيما يتعلق بالنقاط الحدودية والطرق المحددة كمحطات جمارك برية لحركة السلع ، وكان من نتيجة ذلك أن أعيد فتح جميع محطات الجمارك البرية البالغ عددها ٢٢ محطة

أمام حركة السلع بين الهند ونيبال ؛ (ج) عادت حركة الشاحنات النيبالية من أقـ المحطات الرئيسية/الطرفية واليها وذلك لجمع البضائع المصدرة والمارة مرورا عاب إلى نيبال إلى ما كانت عليه قبل ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ (د) يعفى المرور العابر مـ الرسوم الجمركية ومن جميع رسوم العبور أو الرسوم الاخرى فيما عدا الرسوم المعقول للنقل ورسوم الخدمة ؛ (هـ) توفر التسهيلات لإيداع وتخزين السلع العابرة في انتظـ التخليص الجمركي قبل مواصلة نقلها الى نيبال عبر الاراضي الهندية .

٦ - وفيما يتعلق بالافضليات التجارية ، يتضمن الاتفاق أحكاما تشير الى الإعفاء ، الرسوم الجمركية فيما يتصل بمجموعة من المنتجات الاولية والسلع المصنعة ، والـ إعادة المكوس الهندية الى نيبال في اطار اجراء استرداد الرسوم المفروضة على السا المصدرة الى نيبال ، والى صادرات السلع الى نيبال ، وذلك حتى بالنسبة لفئـ محظورة أو مقيدة من السلع على أساس الحصص ، والى الترتيبات الثنائية لاستيـ النفط الخام والمنتجات النفطية الذي تقوم به الهند نيابة عن نيبال .

٧ - وتبعا للاتفاق بين الهند وبوتان بشأن التجارة والاتجار ، المبرم فـ آذار/مارس ١٩٩٠ ، تشمل تسهيلات العبور التي توفرها الهند لبوتان تحديد ١٣ نقطـ خروج/دخول لتسهيل دخول الواردات الى بوتان وخروج الصادرات منها ، واجـرا الاستيراد/التصدير فيما يتصل بتجارة بوتان مع بلدان أخرى . ويشير الاتفاق أيضا الـ معاملة السفن التجارية التي ترفع علم بوتان معاملة الراعي لمصالحها . وفيما يتصـ بالافضليات التجارية ، ينص الاتفاق على قيام تجارة ثنائية حرة بين الهند وبوتـ وعلى أن كافة صادرات بوتان الى بلدان أخرى غير الهند ووارداتها منها معفاة مـ الرسوم الجمركية والقيود التجارية ، وأن الهند ترد لبوتان المكوس المفروضة علـ السلع الهندية المنشأ المصدرة الى بوتان .

اليابان

٨ - بلغ مجموع مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية التي قدمتها اليابان في شكـ منح الى جميع البلدان النامية غير الساحلية في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٩ مقـ ١,٩٤٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، مثلت فيه المعونة المقدمة في شكل منـ زهاء ٧٠ في المائة ، أما الباقي فقد تكون من المدفوعات الخاصة بأنشطة التعـ التقني . وقد حصلت ستة بلدان على الجزء الاكبر من مساعدة اليابان ، وهذه البلـ هي : باراغواي (٣٢٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة) ، وبوليفيا (٣٣٢ مليونا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٢٤ مليونا) ، وزامبيا (٢٥٦ مليونا) ، ونيبـ (٤٣٨ مليونا) ، والنيجر (١٣٦ مليونا) .

السنغال

٩ - لقد وقّع السنغال ومالي ، منذ الاستقلال ، عدة اتفاقات واتفاقيات بشأن التعاون في مجال النقل العابر . وفي هذا الصدد خصصت لمالي أماكن بميناء داكار لحركة السلع العابرة . وهذه الأماكن موصولة بخط السكك الحديدية الرابط بين داكار وباماكو . أما فيما يتعلق بحركة النقل البحري ينبغي ملاحظة أنه يجري الآن وضع الصيغة النهائية لمشروع تحسين العمليات في اطار حوض نهر السنغال . وسوف يسهل ذلك خدمات النقل في كل من السنغال ومالي وموريتانيا .

تايلند :

١٠ - في عام ١٩٨٩ ، قدمت تايلند المساعدة التقنية في شكل زمالات لكل من بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وفي عام ١٩٩٠ قدمت مساعدة مماثلة الى زمبابوي ولاوس ونيبال . وسوف تتلقى أيضا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المزيد من هذه المساعدة في عام ١٩٩١ .

١١ - تركيا : قدمت تركيا المساعدة للمشاريع في كل من تشاد ومالي والنيجر في إطار برنامج الساحل للمساعدة التقنية . ويشمل هذا البرنامج دراسات جدوى لمصنع للأسمنت صغير الحجم بتشاد . كما يجري إنشاء مركز للتدريب أثناء الخدمة بمالي ومركز للتدريب المهني والتقني بالنيجر . وبالاضافة إلى ذلك تنظم برامج لتدريب مجموعات أثناء الخدمة بتركيا مخصصة لمرشحين من تشاد وزامبيا والنيجر . أما الصعوبات والحواجز التي تعترض السلطات التركية في مساعدة البلدان النامية فتشمل التاخيرات في تحديد المشاريع ، وانعدام المتابعة والتجديد بعد انجاز المشاريع ، والقدرة المحدودة على تعيين موظفين أكفاء لإدارة المشاريع .

١٢ - أوكرانيا : تساند أوكرانيا حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ، وحرية عبور السلع والمرور عبر أراضي بلدان أخرى وفقا لمعايير القانون الدولي . وقد صادقت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لتجارة الترانزيت والنقل العابر . وبالإضافة إلى ذلك شاركت أوكرانيا مشاركة نشطة في إعداد واعتماد عدد من الوثائق الهامة مثل إعلان وبرنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات اللذين يتطرقان ، في جملة أمور ، للاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية .

ثانيا - موجز للردود الواردة من المنظمات الدولية

ألف - هيئات الامم المتحدة وبرامجها

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

١٣ - توجد بالمكتب الإحصائي التابع لهذه الإدارة قاعدة بيانات إحصائية للتجارة الدولية حسب السلعة الاساسية والبلد الشريك بالنسبة لجميع البلدان التي توفر هذه البيانات لمكتب الامم المتحدة الإحصائي . والبيانات متاحة بالنسبة لبعض البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر . وفي مجال النقل ، خصصت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، منذ بضعة أعوام ، نشرتها الإخبارية المتعلقة بالنقل "Transport Newsletter" للمسائل الجوهرية المتعلقة بالعبور والنقل في البلدان غير الساحلية ، من حيث تأثيرها على حركة السلع والبضائع بين هذه البلدان وشركائها التجاريين فيما وراء البحار . وفي مجال السكان ، تضطلع الإدارة بأعمال بحث وتحليل تتناول حالة البلدان النامية غير الساحلية .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٤ - لقد أفادت البلدان غير الساحلية الافريقية من عدد من الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ففي عام ١٩٨٦ ، أجريت دراسة جدوى أولية بعنوان "صلاحية نهر كاغيرا للملاحة" لبيان المدى الذي يمكن فيه لبلدان حوض نهر كاغيرا أن تستفيد إذا نقلت البضائع بالقطار من مومباسا ودار السلام ، على التوالي ، إلى بحيرة فيكتوريا ، ثم نقلت بباخرة عبّارة على البحيرة وعلى نهر كاغيرا . وبالإضافة إلى ذلك ، أجرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا دراسة جدوى أولية بشأن استخدام الحاويات في بلدان الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى . وأجريت أيضا دراسة تمهيدية حول تطوير شبكة متكاملة للنقل البري لكافة البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى . وبالإضافة إلى ذلك ، نظمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا عددا من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ركزت على تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية ذات الصلة بالنقل .

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - تنفّذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برامج للمساعدة التقنية والبحث لصالح البلدان الاقل نموا في أمريكا اللاتينية . وفي هذا السياق ، تولي باراغواي وبوليفيا ، وهما البلدان الوحيدان غير الساحليين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، عناية خاصة . وبشكل

خاص لعبت اللجنة دورا أساسيا ، بالتعاون مع مجلس اتفاق قرطاجنة ، في إعداد شبكة للمرور الدولي العابر للسلع بين بوليفيا وبيرو . وتوفر هذه الشبكة تحسينا هاما لعبور السلع والترتيبات الجمركية بين البلدين . وستصبح هذه الشبكة فعّالة ابتداء من حزيران/يونيه ١٩٩١ .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٦ - تنفذ اللجنة حاليا مشروعا يعني على وجه التحديد باحتياجات ومشاكل أقل البلدان غير الساحلية نموا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ويرمي هذا المشروع إلى تقييم خدمات وسياسات الدعم للتجارة التصديرية في البلدان الاربعة غيرالساحلية والاقل نموا ، ويحدد التدابير التي يمكن تنفيذها في هذه البلدان لتشجيع تجارتها التصديرية .

مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية

١٧ - خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ ، أجرى المركز عددا من الدراسات المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية . وأجريت هذه الدراسات في بوتسوانا وبوليفيا وجمهورية افريقيا الوسطى وزمبابوي وسوازيلند ونيبال ، وقد تركزت أساسا على تقييم احتمالات الاستثمار في هذه البلدان ، وخاصة في قطاع المعادن ، والتدابير التي ينبغي اتخاذها لدعم قدرتها على تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات المتعددة الجنسيات وفق أحكام وشروط تحمي مصالحها الوطنية .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

١٨ - يواصل الاونكتاد العمل بوصفه الوكالة القيادية لتعبئة الدعم الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية . واستنادا إلى المعلومات المجمعة في إطار أنشطة المساعدة التقنية الجارية ، يقوم الاونكتاد بوضع مقترحات في مجال السياسة العامة من أجل اتباع نهج أنجع في حل المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية على المستويين الوطني ودون الإقليمي . ويرد البعض من هذه المقترحات بإيجاز في الفرعين الاول والثاني من هذا التقرير . وترمي هذه المقترحات إلى زيادة إدراك العوائق الاساسية التي تعاني منها البلدان غير الساحلية ومن ثم دعم الإرادة السياسية لمجتمع المانحين لتوفير قدر أكبر من الدعم لهذه البلدان .

١٩ - وفي مجال المساعدة التقنية ، تتمثل مشاركة الاونكتاد أساسا في محاولة الاستجابة للاحتياجات ذات الاولوية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها . وفي هذا الصدد ، يواصل الاونكتاد تنفيذ المشروع الممول من

برنامج الامم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في الجنوب الإفريقي والمعنون "المرور العابر ودعم قطاع النقل" . وتركز المرحلة الحالية للمشروع على القيام - بالتعاون الكامل مع لجنة النقل والمواصلات في الجنوب الافريقي - بمساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها في هذه المنطقة دون الإقليمية لتنفيذ التوصيات التي تقدم بها المشروع بالفعل ، وخاصة في المجالات التالية : تطوير الموانئ الجافة ؛ تيسير التجارة ؛ ترتيبات العبور البري الثنائية ؛ تطوير طرق عبور بديلة ؛ تطوير نظم معلومات مسبقة عن البضائع على ممرّات العبور الرئيسية ؛ تطوير ناقلات برية محلية خاصة صغيرة الحجم للعبور/المرور ؛ تنمية الموارد البشرية . وسيتعين على أعمال المشروع أن تواجه في المستقبل تحديات جديدة ناشئة عن التطورات السياسية في الجنوب الإفريقي في ظل عهد ما بعد الفصل العنصري عندما تستعيد طرق العبور التقليدية في اتجاه موانئ جنوب افريقيا أهميتها السابقة . ولقد طوّر الاونكتاد برامج مماثلة للمساعدة التقنية بالتشاور مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي للمنطقتين دون الإقليميتين في شرق وسط وغرب وسط افريقيا . وأصبح المشروعان الآن في طور التنفيذ . ولقد حددت الدراسات المضطلع بها حتى الآن مجالات العمل ذات الاولوية . ومجالات المشاكل الرئيسية التي تعالج تتمثل في مستندات العبور ، واتفاقات العبور ، وعمليات الطرق البرية والسكك الحديدة ، وأنظمة المعلومات المسبقة عن البضائع ، وتطوير الموانئ الجافة ، وتنمية الموارد البشرية .

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك ، نفذ الاونكتاد مشروعا ممولا من برنامج الامم المتحدة الإنمائي لصالح البلدان النامية غير الساحلية في افريقيا بعنوان "سياسة النقل البحري للبلدان غير الساحلية" . ويرمي هذا المشروع أساسا إلى مساعدة البلدان غير الساحلية على إنشاء الهياكل اللازمة لتأمين حماية مصالح الشاحنين إزاء مصالح الناقلين البريين والجويين والبحريين الناقلين لبضائعها ، والتأثير ، نتيجة لذلك ، إيجابيا على تكاليف وشروط النقل . ويُضطلع بكافة أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الاونكتاد بتعاون كامل مع المؤسسات دون الإقليمية التي تعنى بمسائل النقل العابر ، ولاسيما لجنة النقل والمواصلات في الجنوب الافريقي ، والمؤتمر الوزاري لدول افريقيا الغربية والوسطى المعني بالنقل البحري في افريقيا الغربية/الوسطى ، والامانة الدائمة للممر الشمالي ، ومنطقة حوض نهر كاغيرا بافريقيا الشرقية/الوسطى . وتنفذ أنشطة المساعدة التقنية هذه أيضا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وخاصة في إطار برنامج عقد الامم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا . ويشمل هذا التعاون ، في جملة أمور ، إجراء مشاورات متبادلة في صياغة وثائق المشاريع ومشاركة خبراء من اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عدد من أنشطة الاونكتاد في مجال المساعدة التقنية .

٢١ - وفي المنطقة الآسيوية ، التي ما انفك الاونكتاد يوفر فيها منذ منتصف السبعينات - بتمويل من برنامج الامم المتحدة الإنمائي - خدمات استشارية في مجال المساعدة التقنية للبلدان غير الساحلية ، نفذت البلدان أنفسها وكذلك مجتمع المانحين عددا من التوصيات المتقدّم بها . ولقد أنهى الاونكتاد منذ قليل دراسة استقصائية شاملة لاحتياجات المساعدة التقنية في المستقبل في مجال النقل العابر . وسوف تلي ذلك جهود لتعبئة التمويل لدعم تنفيذ أنشطة المشاريع المقترحة .

٢٢ - وللاونكتاد عدد من برامج المساعدة التقنية الجارية الاخرى ، تغطي مجالات مثل التجارة الدولية ، وإدارة الموارد المالية ، وتطوير النقل المتعدد الوسائط ، وإدارة الموانئ ، والتدريب البحري . وهذه البرامج تهدف إلى توفير الخدمات لجميع البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان غير الساحلية . غير أن البعض منها يهتم خاصة بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان غير الساحلية . ويوفر برنامج تيسير التجارة دعما هائلا لهذه البلدان بشأن مسائل لها صلة بتبسيط وتنسيق المعاملات والإجراءات التجارية إلى حد بعيد في إطار مشروع النقل العابر المشار إليه أعلاه . وفي مجال محدد له صلة بهذا الموضوع ، ألا وهو النظام الآلي للبيانات الجمركية ، واصل البرنامج أنشطته في المنطقة الافريقية بإقامة النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للاونكتاد في الإدارات الجمركية لكل من بوروندي ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، ورواندا ، وزائير ، وزمبابوي ، والنيجر . وهناك بلدان أخرى أبدت اهتماما بتطوير مشاريع هي : بوتسوانا ، وزامبيا ، وسوازيلند ، وليسوتو ، وملاوي . وهذه المشاريع ترمي إلى مساعدة إدارات الجمارك على تحديث وتبسيط وتنسيق إجراءاتها من حيث التخليص الجمركي على السلع ، ومراقبة حركة العبور ، والمستندات المصاحبة للبضائع ، وكذلك زيادة مقدار الرسوم والضرائب المجمّعة ، التي تشكل عادة مصدر الدخل الرئيسي للحكومة . كما يرمي بالمثل إلى توفير بيانات مستوفاة وكاملة عن التجارة الخارجية والضرائب .

برنامج الامم المتحدة الإنمائي

٢٣ - يراعي برنامج الامم المتحدة الإنمائي كل المراعاة ضمن أنشطته البرنامجية العادية مشاغل البلدان غير الساحلية . وبشكل خاص ، يعتبر فعلا مركز البلد غير الساحلي معيارا من المعايير الإضافية لتخصيص رقم التخطيط الإرشادي . ويشكل أيضا مركز البلدان غير الساحلية معيارا إضافيا لحساب أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة للبلدان غير الساحلية . وجميع المشاريع في البلدان غير الساحلية في مجالي النقل والتجارة الدولية تأخذ في اعتبارها مشاكل هذه البلدان . والاغلبية العظمى من هذه المشاريع ينفذها الاونكتاد .

مجلس الاغذية العالمي

٣٤ - في مجال السياسة الغذائية دأب المجلس على إيلاء العناية اللازمة للمشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ، وخاصة أقل البلدان نموا من بينها البالغ عددها ١٥ بلدا ، حيث ظل استهلاك الاغذية للفرد من بين أدنى مستويات الاستهلاك في العالم ، فضلا عن كون سكانها يشكون من جوع مزمن وسوء تغذية واسعة الانتشار . ومن أمثلة الجهود التي يبذلها المجلس في مجال السياسات الغذائية والتي تتضمن عنصرا متصلا بالبلدان النامية غير الساحلية ، مفهوم الاستراتيجية الغذائية الوطنية الذي نشره المجلس في الثمانينات . ويقوم عدد من البلدان النامية غير الساحلية بتنفيذ الاستراتيجية الغذائية الوطنية .

باء - وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات
ذات الصلة

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

٣٥ - تنفذ الفاو حاليا أكثر من ٤٠٠ مشروع بميزانية اجمالية قدرها ٣٦٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في البلدان غير الساحلية . ويعد جرد ورصد الموارد الطبيعية المتجددة مهمتين هامتين ما انفك مركز الفاو للاستشعار عن بعد يضطلع بهما في عدد كبير من هذه البلدان . وما زال أيضا النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر عن الاغذية والزراعة التابع للفاو يرصد ظروف المحاصيل ، وتوقعات الانتاج ، وإمدادات الاغذية في عدد من هذه البلدان . وفي ميدان تخطيط القطاع الزراعي ، بما في ذلك الاصلاح الزراعي ، ووضع السياسات الاقتصادية الكلية ، وتعزيز المؤسسات ، تقدم الفاو المساعدة التقنية الى عدد من البلدان غير الساحلية . وبالاضافة الى ذلك ، يمثل التدريب في القطاع الزراعي سمة مستمرة من سمات المساعدة المقدمة من الفاو . وفي قطاع مصائد الاسماك ، تقدّم المساعدة بهدف إعانة البلدان غير الساحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في امدادات الاغذية والحفاظ على الامن الغذائي . وفي قطاع الغابات ، تبنت الفاو تشجيع المشاريع المجتمعية لتنمية الغابات ، وخطط العمل الوطنية للغابات الاستوائية ، وأنشطة البحث .

منظمة الطيران المدني الدولية

٣٦ - اتخذت منظمة الطيران المدني الدولية عددا من التدابير المحددة لتأمين قيام أكبر عدد ممكن من الدول بمنح ناقلي الدول الاخرى ما يسمى ب "حرية الجو الاولى" ، أي ميزة التحليق عبر أراضي دولة أخرى دون الهبوط . وبالاضافة الى ذلك تفيد البلدان غير الساحلية من برنامج منظمة الطيران المدني الدولية المتواصل للدراسات وحلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية ، وكذلك المساعدة التقنية .

مكتب العمل الدولي

٢٧ - تتمثل أنشطة مكتب العمل الدولي في مجال التعاون التقني في البرامج المنفذة في اطار البرامج القطرية والإقليمية والاقاليمية والعالمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . وتتصل المجالات التي تغطيها أنشطة المكتب التنفيذية ، والتي تستجيب بشكل خاص لمشاكل واحتياجات البلدان غير الساحلية وتتصل بها على نحو وثيق ، بقطاع النقل الذي تركز فيه أنشطة المكتب على الإرتقاء بالقدرة الادارية والتطوير المؤسسي . ولابد من الإشارة بشكل خاص الى التعاون فيما بين الوكالات في مشروع تنمية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي في قطاع النقل والمواصلات بافريقيا ، الذي استكمل مؤخرا . وبلغ مجموع نفقات برمجة المكتب في مجال التعاون التقني في عام ١٩٩٠ لصالح البلدان النامية غير الساحلية ٣٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة .

صندوق النقد الدولي

٢٨ - قامت الانشطة التي اضطلع بها الصندوق ، ضمن سياسته العامة ، بتلبية الاحتياجات الخاصة للاقتصادات النامية غير الساحلية من عدة جوانب . وحصص البلدان النامية غير الساحلية تعكس وضعها الخاص كبلدان منتجة لصادرات أولية تخضع لتقلبات الاسعار والحجم . وتمثلت المساعدة المقدمة من الصندوق الى البلدان الاعضاء في إسداء المشورة في مجال السياسة العامة ، والمساعدة المالية ، والمساعدة التقنية . وتوفر المشورة في مجال السياسة العامة في نطاق المشاورات السنوية التي تجرى في اطار المادة الرابعة مع السلطات القطرية ، وفي المناقشات حول استخدام الموارد المالية لصندوق النقد الدولي . وتتاح موارد الصندوق المالية للبلدان الاعضاء من خلال تسهيلات مختلفة . وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩١ ، بلغ اجمالي موارد الصندوق المخصصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار جميع التسهيلات ١,٩ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وقد أقام الصندوق أيضا مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية العائدة بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية . وتندرج هذه الانشطة في الميادين التالية : الصيرفة المركزية والشؤون المالية والقانونية والاحصائية .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٢٩ - تشمل المشاريع التي تضطلع بها حاليا اليونيدو ، والتي تتناول الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان غير الساحلية ، مشاريع في ميدان الصناعات الغذائية وصناعات الجلود والملابس . وبالاضافة الى ذلك تؤكد مشاريع أخرى لليونيدو ، تولي عناية خاصة للمشاكل في البلدان غير الساحلية وفي أقل البلدان نموا ، على تطوير المهارات وإعداد خطط القوى العاملة والتكامل الاقتصادي وتنمية الموارد في الاجل الطويل .

الاتحاد البريدي العالمي

٣٠ - نظمت أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الاتحاد البريدي العالمي في عام ١٩٨٩ فيما يتصل بالبلدان النامية غير الساحلية في إطار مشاريع بريدية ممولة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو من الموارد المتاحة للاتحاد نفسه . وهي تتعلق أساسا بتطوير نوعية الخدمات البريدية وتدريب موظفي البلدان المختلفة . وبالاضافة الى ذلك ، وفرت معدات تشغيلية لمعظم البلدان طوال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

البنك الدولي

٣١ - بلغت المساعدة المقدمة من البنك الى البلدان النامية غير الساحلية خلال عام ١٩٩٠ زهاء ١,١٣٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة ، وتركزت في الزراعة وبرامج التكيف والنقل . وتشير التفاصيل بشأن الإقراض القطاعي لـ ١٣ من البلدان غير الساحلية الى أن زهاء ٧٥ في المائة من موارد البنك تدعم برامج في هذه المجالات الرئيسية الثلاثة . ومثلت الموارد الموجهة الى قطاع النقل نسبة ١٧,٥ في المائة .

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٣٢ - توفر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المساعدة لدوائر الارصاد الجوية او أرصاد الرطوبة الجوية في البلدان النامية غير الساحلية لتعزيز قدراتها على توفير الخدمات اللازمة للنقل . وهذا هو المجال الذي يمكن أن تفيد فيه البلدان غير الساحلية من أنشطتنا .

جيم - موجز الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

أمانة الكومنولث

٣٣ - تسلم أمانة الكومنولث بالاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية ، وتقدم مساعدة ذات شأن الى سبعة بلدان افريقية (أوغندا ، بوتسوانا ، زامبيا ، زمبابوي ، سوازيلند ، ليسوتو ، ملاوي) . وتشمل مجالات برنامج المساعدة هذا تنمية الموارد البشرية ، وبناء المؤسسات ، والتنظيم ، والإدارة ، والزراعة ، والصحة ، والنقل . وتبلغ التكلفة المقدرة لجميع الانشطة الجارية في البلدان غير الساحلية قرابة ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا

٣٤ - لقد اضطلع الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، منذ تأسيسه في عام ١٩٧٠ ، بعدد من الدراسات بشأن مشاكل البلدان غير الساحلية . وبشكل خاص اعتمد برنامج دون اقليمي من ثلاث مراحل بغية : (أ) منح مرافق مرفئية في بلدان ساحلية للبلدان غير الساحلية ، (ب) بناء مرافق دعم بمحطات السكك الحديدية في البلدان غير الساحلية ، (ج) تزويد المحطات النهائية لخطوط السكك الحديدية بالمعدات . وبالإضافة الى ذلك ، نظمت أيضا أمانة الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا حلقة دراسية بشأن اتفاقيات العبور دون الإقليمية .

الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا

٣٥ - شملت الاجراءات التي اتخذها الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا لصالح البلدان غير الساحلية اتخاذ قرارات لتسهيل نقل السلع الى هذه البلدان غير الساحلية . وتتعلق هذه القرارات بعقد اتفاقيات بشأن النقل البري فيما بين الدول للسلع العابرة ، ومخطط لضمان حركة هذه السلع .

مصرف البلدان الامريكية للتنمية

٣٦ - نفذ مصرف البلدان الامريكية للتنمية عددا من المشاريع للتخفيف من عبء مشاكل حركة النقل . وفي بوليفيا ، وافق المصرف على تمويل مشروع بناء طريق تربط بين باتاكامايو وتامبو كيمادو على الحدود الشيلية . ويرمي هذا المشروع بشكل خاص الى انشاء ممر لواردات بوليفيا وصادراتها . وبدأ مشروع مماثل لتحسين حركة السلع نحو بيرو بين ريو سيكو وديساغواديرو . وبالاضافة الى ذلك ، بدأ تنفيذ برنامج لتحديد المشاريع المجدية العابرة للحدود ، وخاصة في قطاعي النقل والطاقة . وفي حالة باراغواي ، يمول المصرف تسطيح الطريق الرابطة بين بويرتو كونشبشيون وكويرو فريسكو . وهذه الطريق هي احدى المنافذ الرئيسية للصادرات الى البرازيل والواردات منها . كما يمول المصرف مشاريع انمائية تساهم في الاستخدام الفعال لنهري باراغواي وبارانا في الاغراض الملاحية بهدف رئيسي هو نقل البضائع .

البنك الاسلامي للتنمية

٣٧ - أفادت خمسة بلدان غير ساحلية من المساعدة المقدمة من البنك الاسلامي للتنمية . وفيما يلي المشاريع التي تمت الموافقة عليها أثناء الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ : النيجر (١٦١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة) ؛ مالي (٥٦ مليونا) ؛ أوغندا (٤٤ مليونا) ؛ بوركينا فاسو (٥٣ مليونا) . وتركز التمويل أساسا على مجالات مثل الزراعة والنقل والصحة والصناعة وتنمية الموارد البشرية .

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٣٨ - استفاد الى يومنا هذا ١٨ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الاعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبالغ عددها ٣٠ بلدا من ٥٩ قرضا لـ ٥٠ مشروعا . ويبلغ مقدار القروض المخصصة لهذه المشاريع ٥٢١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . وفيما عدا حالات استثنائية نادرة ، قدمت هذه القروض بشروط ميسرة للغاية .

منظمة الدول الامريكية

٣٩ - وافقت منظمة الدول الامريكية على أكثر من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة على مدى الاعوام الخمسة الماضية لمشاريع في بوليفيا وباراغواي ، والبعض من هذه المشاريع يراعي المشاكل الخاصة المتعلقة بوضعها الجغرافي . وكمساهمة وطنية مناظرة وفر البلدان لدعم هذه الانشطة الإنمائية أكثر من ٣,٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة .

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤٠ - ارتفع صافي مجموع مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية بالاسعار الجارية المقدمة من جميع المصادر الى ٣٠ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية من ٤,٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ الى ٥,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ . وتراوح مستوى المقبوضات القطرية الفردية ما بين ٤٩٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لنيبال و ٢٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لسوازيلند في عام ١٩٨٩ .

- - - - -